

قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦

بتعديل دوائر اختصاص محاكم شين الكوم وكفر الشيخ
والزقازيق وطنطا وبر سعيد والمنصورة ودمياط
ودمنهور والإسكندرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ بإجراء تعديلات في التقسيم الإداري
لجمهورية مصر .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تفصل نواحي شوني وصايد وكفر الشرفا الشرق وكفر
الشيخ سليم والكرمة من دائرة اختصاص محكمة تلا الجزئية وتضم إلى دائرة
اختصاص محكمة مركز طنطا الجزئية .

مادة ٢ - تفصل نواحي حصة أكوه وأكوه الحصنة وقصر بغداد
وقصر الأشقر وكفر أخشا وشلة ومنشأة سليمان من دائرة اختصاص محكمة
تلا الجزئية . وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة كفر الزيات الجزئية .

مادة ٣ - تفصل نواحي جناح وشبراتنا وشبرا طور وكنبسة شبرا طور
وكفر الحمام وبار الحمام وكفر الدوار وكفر سالم الهباب وسلامون الغبار
من دائرة اختصاص محكمة قلين الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة
بسيون الجزئية .

مادة ٤ - تفصل نواحي العتوه البحرية والعتوة القبلية من دائرة
اختصاص محكمة قلين الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة طنطا
الابتدائية .

قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦

بإضافة مادة جديدة برقم ١٩ مكررا إلى القانون رقم ١١٤
لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى المعدل بالقانونين
رقمى ١٥٧ لسنة ١٩٤٨ و ٦٩ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله المعدل
بالقانونين رقمى ٤٢٧ لسنة ١٩٥٣ و ٣٦ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه مادة
جديدة برقم ١٩ مكررا نصها :

”يعتبر الحق في التمويض عن أكل النهر - في تطبيق أحكام هذا
القانون - في حكم الحقوق العينية العقارية“ .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة في ١٢ شوال سنة ١٣٧٥ (٢٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير العدل

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

أحمد حسنى